الأمم المتحدة

UNW/2014/4

Distr.: General
16 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي تمت تأديتها فيما يخص هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتتولى وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادا إلى النظام المالي والقواعد المالية للهيئة (الوثيقة UNW/2012/6، المرفق الأول). ويتولى قسم التحقيقات في المكتب وظيفة التحقيقات. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات بشأن الإجراءات المتّخذة وردّ الإدارة على هذا التقرير، وكذلك في الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويرد تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورد الإدارة عليه في الإضافة الملحقة بهذا التقرير (UNW/2014/4/Add.1).

020514 020514 14-30204 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد يودّ المجلس التنفيذي أن يقوم بما يلي: (أ) الإحاطة علما بهذا التقرير؛ (ب) والإعراب عن دعمه المستمر لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يتولاها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ (ج) والإحاطة علما بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه.

أولا – مقدمة

١ – يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

ثانيا – توفير الضمانات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٢ – يتطلب تحقيق هدف توفير الضمانات اللازمة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة أن تركز عمليات مراجعة الحسابات التي تضطلع بها وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما يندرج ضمن مجالات الحوكمة والإدارة والعمليات من جوانب يستقر الرأي على أنها تعرّض هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعرّض فرص تحقيقها لأهدافها، لأشد المخاطر المالية والقانونية والوظيفية والمتعلقة بالسمعة.

ألف – الولاية

٣ – يتولّى وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للهيئة (UNW/2012/16، المرفق الأول) واتفاقات مستوى الخدمات المبرمة كل سنتين، التي وُقِّع أولها بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأنشأ المكتب في عام ٢٠١٢ وحدة مراجعة الحسابات المخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث ضمت وظيفتين لمراجعة الحسابات. وفي ضوء نشر الهيكل الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والحجم التنظيمي للهيئة، عُدّل مستوى الملاك الوظيفي لوحدة مراجعة الحسابات من وظيفتين إلى أربع وظائف وجرى التوقيع على تعديل لاتفاق مستوى الخدمات الأصلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، اكتملت عملية التعيين وجرى شغل وظائف مراجعة الحسابات الأربع اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وجرى في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ توقيع اتفاق جديد لمستوى الخدمات يحتفظ بوظائف مراجعة الحسابات الأربع لفترة السنتين ٢٠١٤/٢٠١٥.

٤ – ويؤكّد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للمجلس التنفيذي أنه يضطلع بعمليات المراجعة وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ومدونة قواعد السلوك التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يؤكّد المكتب أنّه كان في عام ٢٠١٣ مستقلا في عمله عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكانت له حرية تحديد نطاق عمليات المراجعة والتحقيقات وفقًا للمعايير الدولية.

باء - الرقابة الخارجية المستقلة

٦ - تتكون اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات من خمسة خبراء خارجيين مستقلين. وأنشئت اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لتزويد وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بمشورة مستقلة بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار ونظم المساءلة وإدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتستعرض اللجنة أيضا استراتيجية المراجعة في وحدة مراجعة الحسابات، وخطة عملها السنوية وميزانيتها، ونماذج تقييم المخاطر المتصلة بمراجعة الحسابات، وتقارير النشاط ربع السنوية والموارد، وتقارير مراجعة الحسابات وأنشطة التحقيقات. وقدّمت اللجنة تعليقات على مشروع التقرير السنوي إلى المجلس التنفيذي.

٧ - وتنسّق وحدة مراجعة الحسابات عملها مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

جيم - التخطيط لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر

٨ - جرت صياغة خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ بعد إجراء تقييم للمخاطر في المجالات التي يمكن مراجعة حساباتها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتشاور مع الإدارة العليا والشعب ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى. وجرى النظر أيضا في عمليات مراجعة الحسابات المخطط لها من قِبَل مجلس مراجعي الحسابات بغرض تفادي الازدواجية في الجهود المبذولة في توفير ضمانات لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية وللمجلس. ويتم استعراض تقييم المخاطر سنويا للتحقق من ارتباطه بالواقع الراهن.

٩ - واستند الاختيار النهائي للمكاتب الميدانية ووحدات المقر التي ستتم مراجعة حساباتها في عام ٢٠١٣ إلى ما يلي: (أ) تصنيف المكاتب/وحدات المقر من حيث المخاطر؛ (ب) الأولويات الإقليمية لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ (ج) استراتيجية مراجعة الحسابات التي تستلزم خضوع المكاتب ذات درجة المخاطرة المصنفة في فئة المخاطرة العالية جدا للمراجعة كل سنتين، والمكاتب ذات المخاطرة العالية كل ثلاث سنوات، والمكاتب ذات المخاطرة المتوسطة كل أربع سنوات، والمكاتب ذات المخاطرة المنخفضة كل خمس إلى ست سنوات، رهنا بالقدرة على المراجعة. وفي عام ٢٠١٣، استعرضت وحدة مراجعة الحسابات المكاتب القطرية التي صُنّفت درجة مخاطرتها في الفئتين العالية والمتوسطة.

١٠ - وقامت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باستعراض خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ قبل عرضها على وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية وإقرارها من قِبَلها في شباط/فبراير ٢٠١٣.

دال - تقارير مراجعة الحسابات التي صدرت في عام ٢٠١٣

١١ - صدرت في عام ٢٠١٣ تقارير مراجعة حسابات المكاتب الميدانية السبعة التالية: المكتب القطري في أفغانستان (التقرير رقم ٩٨٢، الصادر في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣)؛ والمكتب دون الإقليمي في الهند (التقرير رقم ١١٢١، الصادر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣)؛ والمكتب دون الإقليمي في كينيا (التقرير رقم ١٠٧٧، الصادر في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣)؛ والمكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية (التقرير رقم ١٢٢٠، الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)؛ والمكتب القطري في جنوب السودان (التقرير رقم ١٢٢١، الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)؛ والمكتب القطري في كولومبيا (التقرير رقم ١٢٢٢، الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)؛ والمكتب القطري في هايتي (التقرير رقم ١٢٢٤، الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣). وجميع التقارير متاحة على http://audit-public-disclosure.unwomen.org.

١٢ - وغطّت أغلب تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٣ الأنشطة التي اضطلعت بها مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٢؛ ولذا فإن نتائج المراجعة تعكس إلى حد كبير وضع البرامج والعمليات خلال تلك السنة. وغطت مراجعات الحسابات الكاملة السبع الأنشطة البرنامجية والتنفيذية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومثّلت نحو ٣٩ مليون دولار، أو ١٧ في المائة، من مجموع النفقات البالغ ٢٣٥ مليون دولار كما هو مسجّل في نظام أطلس المركزي لتخطيط الموارد التابع للهيئة.

هاء - تقديرات مراجعة الحسابات

١٣ - استنادا إلى نتائج مراجعة للحسابات، يعطي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقديرا عاما لمراجعة الحسابات، من حيث تقييمه للعمليات المتصلة بالضوابط الداخلية والحوكمة و إدارة المخاطر. وأعطى المكتب مكتبا واحدا (١٤ في المائة) من المكاتب السبعة درجة ''غير مُرض''، ويعني هذا إما أن العمليات المتصلة بالضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر لم تكن قد أنشئت أو لم تكن تعمل جيدا، وأن تحقُّق الغايات العامة للكيان الخاضع للمراجعة قد يتأثر سلبا بشدة. وأعطيت أربعة من المكاتب الخاضعة للمراجعة، أو ٥٧ في المائة، درجة ''مُرض جزئيا''، وهو ما يعني أن ثمة مسألة واحدة أو عدة مسائل

جرى تحديدها ويمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق الغايات. وأُعطي المكتبان المتبقيان (٢٨ في المائة) درجة ”مُرض“، حيث لم يتم تحديد أي مسائل تؤثر بصورة ملموسة على تحقيق الغايات.

ثالثا – الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٤ – تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/١٠ (انظر UNW/2012/16)، يجري الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعموم الجمهور بعد ٣٠ يوما من صدورها للإدارة وللدول الأعضاء المعنية، التي يؤذن لها باستعراضها وطلب تنقيحها في حالة وجود أي معلومات قد تعتبر شديدة الحساسية أو قد تنعكس سلبا على طرف ثالث. وقد بدأ تشغيل الموقع الشبكي لنشر التقارير للجمهور في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣. وجرى الكشف العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية لعام ٢٠١٣ على الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بدون تنقيح.

١٥ – وفي الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعموم الجمهور دلالة على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشفافية المؤسسية، كما أنه أمر يعزِّز المساءلة مع شركائها في التنمية.

رابعا – الملاك الوظيفي والميزانية

الملاك الوظيفي

١٦ – في عام ٢٠١٣، اتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات لمواجهة مسألة عدم كفاية الموارد المخصصة لوحدة مراجعة الحسابات، على النحو الذي أثاره مجلس مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٢، وذلك من خلال الإذن بوظيفتين إضافيتين لمراجعة الحسابات. وجرى شغل الوظيفتين (واحدة برتبة ف-٣ وواحدة برتبة ف-٤) في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على التوالي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان الملاك الوظيفي للوحدة يضم أربع وظائف مخصصة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الميزانية

١٧ – في عام ٢٠١٣، كان لوحدة مراجعة الحسابات ميزانية إجمالية قدرها ٠,٩ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها نحو ٠,٣ مليون دولار عن ميزانية عام ٢٠١٢. وبلغت

تكاليف المراجعة والتحقيقات ٠,٧ مليون دولار، أي أن هناك نقصا في الإنفاق عمّا هو مرصود في الميزانية بمقدار ٢٢ في المائة، وهو ما يعزى بالأساس إلى التأخّر في إتمام عمليات الاستقدام للموظفين الإضافيين الاثنين.

خامسا – النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات

١٨ – عند مراجعة حسابات مكتب ميداني، يغطي نطاق المراجعة عموما الأنشطة المتصلة بما يلي: (أ) الحوكمة والإدارة الاستراتيجية؛ (ب) الأنشطة البرنامجية (إدارة البرامج والمشاريع، والشراكات، وتعبئة الموارد)؛ (ج) العمليات (الموارد البشرية، والشؤون المالية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأصول، وإدارة الإجازات، والسلامة والأمن، والإدارة العامة، والدعم التشغيلي المقدَّم من قِبَل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٩ – وفي عام ٢٠١٣، أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات سبعة تقارير تتعلق بمراجعة حسابات المكاتب الميدانية.

٢٠ – وتعلقت التقارير السبعة بمراجعة حسابات خمسة مكاتب قطرية ومكتبين إقليميين فرعيين. وفي المجموع، أسفرت عمليات المراجعة هذه عن ٧٠ توصية، بما في ذلك ٤ توصيات (٦ في المائة) تناولت مسائل مؤسسية. واتصل ثلاث من تلك المسائل الأربع بالحوكمة، وتحديدا بالافتقار إلى سياسات وإجراءات بشأن الفصل بين الواجبات، والافتقار إلى سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر، والافتقار إلى اتفاق بلد مضيف خاص بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واتصلت المسألة المؤسسية الرابعة بالافتقار إلى التوجيه بشأن الإعداد والاستخدام السليمين لنظام أطلس في تسجيل ورصد أنشطة وتكاليف البرامج/المشاريع.

٢١ – وبالرغم من أن الإدارة استجابت للتوصيات المتعلقة بمكاتب بعينها على النحو المشار إليه في الفرع السادس أدناه، لاحظت وحدة مراجعة الحسابات بعض التطابق بين المسائل المثارة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ وتلك المشار إليها في هذا التقرير. وكشف المزيد من التحليل لجميع التوصيات عن ظهور بعض المسائل الناشئة، مثل ما يلي: (أ) الصعوبات التي ووجهت أثناء نشر الهيكل الإقليمي فيما يتعلق بالقدرات التنفيذية والبرنامجية (٧ مكاتب)؛ (ب) التأخّر في وضع الاستراتيجيات المتعلقة بحشد الأموال واستهلال ذلك الحشد (٤ مكاتب)؛ (ج) عدم ملاءمة عمليات رصد ومراقبة المشاريع، والافتقار إلى إطار/خطة لرصد المشاريع (٥ مكاتب)؛ (د) القصور في تخطيط المشتريات (٤ مكاتب)؛ (هـ) أوجه الضعف في إدارة السلف المدفوعة للشركاء المنفذين (٦ مكاتب)؛ (و) أوجه الضعف في

إدارة الأصول، بما في ذلك قوائم الأصول غير المكتملة و/أو المتقادمة في نظام أطلس، وعدم إجراء عمليات الجرد، وعدم وسم الأصول (٦ مكاتب).

٢٢ - وثمة قلق خاص بشأن نسبة عمليات المراجعة التي لوحظت فيها مسائل تتعلق بسلف المشاريع المقدمة إلى الشركاء المنفذين (٧١ في المائة)، وغياب أو قصور استراتيجية تعبئة الموارد (٥٧ في المائة).

توزيع توصيات مراجعي الحسابات ودرجات أولويتها في عام ٢٠١٣[أ]

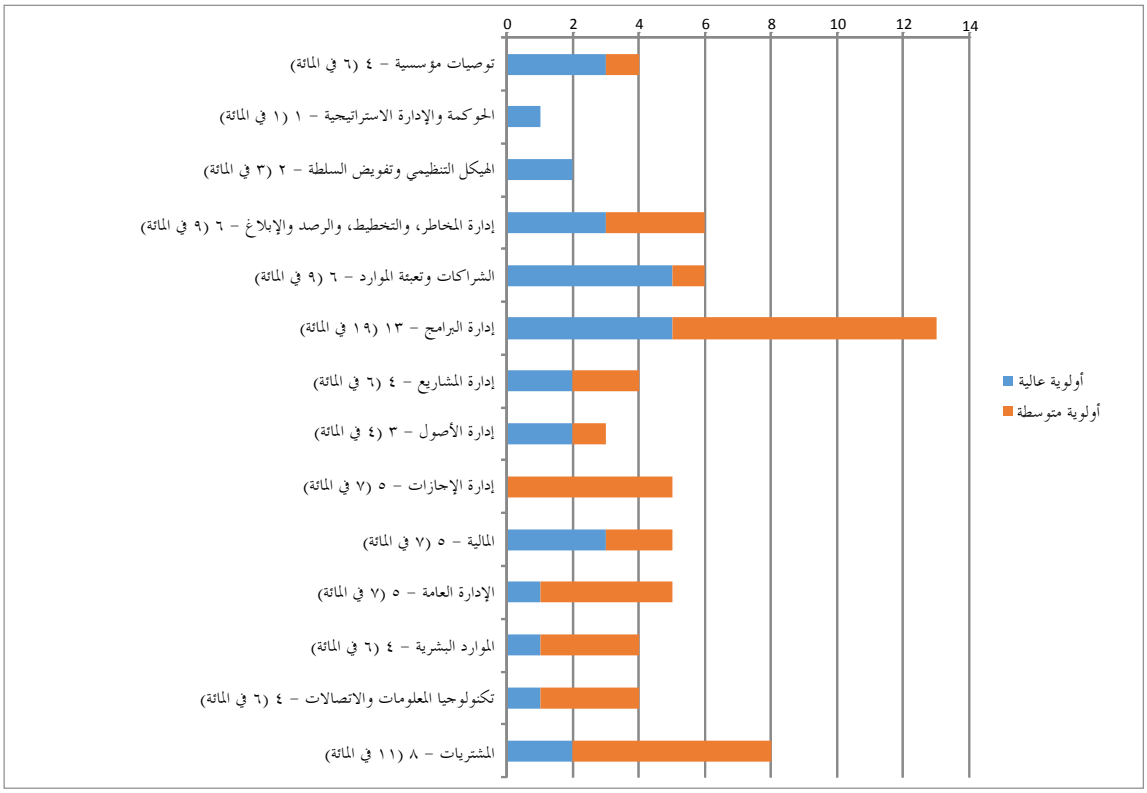

(أ) مجموع التوصيات: ٧٠ توصية.

٢٣ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، كان قد تم التنفيذ الكامل لـ ١٩ توصية من التوصيات التي قُدمت في عام ٢٠١٣، والبالغ عددها ٧٠ توصية، وكانت هناك ٥١ توصية متبقية، منها ٢٣ توصية (٤٥ في المائة) تخص التقارير التي صدرت في الربع الأخير من عام ٢٠١٣. ومن التوصيات المتبقية البالغ عددها ٥١ توصية، صُنفت ٢٤ توصية (٤٧ في المائة) على أنها ذات أولوية عالية.

سادسا – متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٢٤ – تضمنت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة الواقعة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ما مجموعه ١٧٧ توصية من توصيات المراجعة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان ١٠ من التوصيات الـ ١٧٧ السابقة الذكر قد سُحبت لأنها لم تَعُد ذات ارتباط بالواقع بسبب التغيرات في الهيكل التنظيمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها. ومن التوصيات المتبقية البالغ عددها ١٦٧ توصية، كانت ١١٢ توصية (٦٧ في المائة) قد نُفّذت تنفيذا كاملا، وكانت ٣٠ توصية (١٨ في المائة) قيد التنفيذ، و لم تكن أنشطة تنفيذ ٢٥ توصية (١٥ في المائة) قد بدأت.

٢٥ – ومن التوصيات التي كانت قيد التنفيذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والبالغ عددها ٣٠ توصية، كان قد مضى على ٤ توصيات (٢ في المائة) أكثر من ١٨ شهرا دون أن يتم تنفيذها الكامل. وقد تم تنفيذ جميع التوصيات التي طال انتظار تنفيذها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤.

٢٦ – ومن التوصيات التي لم يكن قد بدأ تنفيذها والبالغ عددها ٢٥ توصية، كانت ٢٣ توصية تخص تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الربع الأخير من عام ٢٠١٣.

سابعا – الخدمات الاستشارية

٢٧ – واصلت وحدة مراجعة الحسابات تقديم المشورة، عند الطلب، لمديري هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقر والمكاتب الميدانية. وشملت مجالات المشورة مجموعة من المواضيع، بما فيها المواضيع التالية: طلب الجهات المانحة للمعلومات؛ وعدم تجديد عقد إيجار؛ والمهام المفصلة؛ والتوصيات اللازمة للتغطية المؤقتة لوظيفة نائب ممثل؛ وشطب حسابات القبض؛ ومراجعة حسابات المشاريع التي تتولى تنفيذها الحكومات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية؛ وتحديد العمر النافع للأصول؛ وأحكام مراجعة الحسابات/التحقيقات في اتفاقات الجهات المانحة؛ وتقديم التقارير على ضوء خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقُدمت أيضا خدمات استشارية إلى الشركاء المنفذين في إطار إعادة النظر في السياسات والإجراءات المتعلقة بالسُلف النقدية.

ثامنا – التحقيقات

٢٨ – وفقا لاتفاق مستوى الخدمات، يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خدمات تحقيق تشمل التحقيق في الادعاءات بارتكاب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة،

وأفراد من غير موظفيها، ومتعاقدين معها، لغش أو فساد أو غير ذلك من المخالفات، بما في ذلك المضايقة في مكان العمل أو إساءة استعمال السلطة أو الانتقام من المبلّغين عن المخالفات.

٢٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان لدى المكتب حالتان متبقيتان من عام ٢٠١٢، وقد بُتّ في واحدة منهما بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبدأ تشغيل ''الخط المباشر'' في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل تلقّي البلاغات المتعلّقة بإجراء تحقيقات. وقد وفّر هذا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لأول مرة، آلية مخصصة تسمح بالإبلاغ عن الادعاءات بلغات متعددة عن طريق الاتصال الهاتفي المجاني. كما أن الإطار القانوني لتلك الهيئة الخاص بمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة، المنشأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قد أرسى عمليات الإبلاغ والتحقيق بشأن سوء السلوك ضمن الهيئة المذكورة. وشارك المكتب طوال العام في تدريبات فيما يتعلق بالإطار القانوني، ولا سيما إجراءات الإبلاغ وعملية التحقيق. وشهد المكتب منذ ذلك الحين زيادة كبيرة في عدد الحالات المبلغ عنها، حيث ارتفع من حالتين في عام ٢٠١٢ إلى ١٨ حالة في عام ٢٠١٣. ومن بين الحالات الـ ٢٠ التي كان التحقيق فيها جاريا في عام ٢٠١٣، تم إغلاق ١٠ حالات عقب تقييم أولي تبيّن منه أن إجراء مزيد من التحقيق ليس له ما يبرره، وجرى التحقيق في حالة واحدة وأُحيلت إلى المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكانت تسع حالات لا تزال غير محسومة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٠ - ومن بين الحالات العشر التي أُغلقت بعد التقييم الأولي، كانت حالتان تتعلقان بإساءة استعمال السلطة، وحالتان بالمضايقة في مكان العمل، وحالتان بإساءة استخدام موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأربع حالات بالاحتيال في عمليات المشتريات. وفي واحدة من الحالات العشر، لوحظت دلائل على حدوث احتيال بقيمة تصل إلى ٨٤٤ ٣٨٩ دولارا. بيد أن الهيئة لم تتكبد أي خسائر في تلك الحالة نظرا لكشف الاحتيال قبل صدور العقد. وفيما يخص الحالة الوحيدة التي تم التحقيق فيها، بلغ حجم الخسائر المالية ٥٤٨ ٢ دولارا.

٣١ - وإثر صدور الإطار القانوني، ستُحال جميع تقارير التحقيق إلى مدير شعبة التنظيم والإدارة لاتخاذ إجراءات بشأنها.

تاسعا – استنتاج عام

٣٢ - يُستشفّ من نتائج المراجعة الداخلية للحسابات أن الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر التي روجعت كانت قائمة بالفعل ومؤدية لوظائفها بوجه عام، غير أنها تحتاج إلى تحسين. وبخصوص التوصيات المقدمة إلى الإدارة، فيجري حاليا اتخاذ إجراءات بشأنها، وهذا سيفضي إلى مزيد من تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ ولايتها. ولم تُحدَّد أي مسائل مهمة للتحقيق خلال عام ٢٠١٣.

المرفق

رد الإدارة على التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

١ - تُعرب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن سرورها لتقديم رد إدارتها على تقرير مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ - وتُقر الهيئة بنتائج التقرير، وهي بصدد تناول المسائل الرئيسية التي حُدّدت في الفرع الخامس من التقرير، ''النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات''، تحت العناوين التالية من أجل إبراز التحسينات التي يجري إدخالها.

الحوكمة والإدارة الاستراتيجية

السياسات والإجراءات المتعلقة بالفصل بين الواجبات

٣ - تطبق هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياسة محدِّدة لإطار الرقابة الداخلية. وقد بدأ تنفيذ إطار الرقابة الداخلية العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢، وهو يُعَدُّ الوثيقة التوجيهية الموضوعية لكفالة الفصل بين الواجبات، وكذلك الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للهيئة. وهو يُعَدُّ أيضا إطارا مرجعيا لتمكين الزملاء من فهم مسؤولياتهم وواجباتهم بشكل أفضل. وأجرت الهيئة تدريبا على إطار الرقابة الداخلية وعلى تفويض السلطة من خلال حلقات عمل لمديري العمليات في المقر، وحلقات عمل إقليمية. ويتعين على كل شعبة بالمقر وكل مكتب قُطري ومكتب متعدد الأقطار ومكتب إقليمي اتّباع عملية إطار الرقابة الداخلية من أجل تنفيذ الضوابط الخاصة به ضمن إطار الهياكل الخاصة بالمكتب تحديدا. وستواصل الهيئة ضمان أن تؤدي هذه الضوابط دورها بالشكل المطلوب.

سياسات وإجراءات إدارة المخاطر

٤ - تشكّل السياسة التي تتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بإطار الرقابة الداخلية الآليةَ الأساسية لإدارة المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها. وهي توفر خارطة طريق للامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للهيئة، وتحديد المسؤوليات والواجبات. وتنطوي عملية المذكرة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية على تحليل نقدي للسياق القُطري، بما في ذلك

تحديد المخاطر المحتملة وكيفية إمكان التخفيف من حدتها في البرامج المقترحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتخضع هذه الوثائق لاستعراض الأقران قبل أن يوافق عليها فريق للإدارة العليا مكوّن من المديرين أو من ينوب عنهم من جميع شعب المقر. وتُستعرض أيضا كل سنة المذكرات الاستراتيجية وخطط العمل السنوية. وتقيِّم تلك الاستعراضات المخاطر والتحديات ضمن جملة أمور. وتدرك إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحاجة إلى وضع إطار للإدارة المركزية للمخاطر على مستوى المنظمة، وقد اتخذت خطوات للشروع في وضع هذا الإطار. وتتألف استراتيجية وضع هذا الإطار في الهيئة من قسمين: (أ) تعلُّم الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجه تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛ (ب) ووضع إطار عملي للإدارة المركزية للمخاطر يكون مصمما خصيصا لتلبية احتياجات الهيئة. ويُتوقع أن يتم في إطار عملية الإدارة المركزية للمخاطر، التي من المقرر أن تبدأ في آذار/مارس ٢٠١٤، وضع وتعميم الإجراءات المتعلقة بتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها، بما في ذلك نماذج تقييم المخاطر المصممة خصيصا لبرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها.

اتفاقات البلد المضيف الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة

٥ - فيما يتصل باتفاقات البلدان المضيفة التي تخص هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحديدا، فإن العلاقات بين الهيئة وبين حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تتأسس على إرث علاقات البرنامج الإنمائي مع هذه الحكومات المضيفة. وقد استخدم البرنامج الإنمائي اتفاقات المساعدة الأساسية الموحدة لإقامة وإدارة علاقاته بشكل قانوني ضمن البلدان المستفيدة من البرامج.

٦ - وعند إدخال هيئة الأمم المتحدة للمرأة طور التشغيل في عام ٢٠١١، تم بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ دمج الولايات والمهام القائمة لكل من مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وتم نقلها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي الوقت الحاضر، تعمل تلك الهيئة ضمن نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، وهي قد وضعت هيكلها الإقليمي الجديد لتسهيل عملها على المستوى العالمي. ومن خلال التنسيق مع البرنامج الإنمائي والتواصل مع الحكومات المضيفة، تعمل الهيئة على توسيع نطاق التغطية الحالية لاتفاقات المساعدة الأساسية الموحدة لتشمل وجود الهيئة وعملياتها في البلدان المستفيدة من البرامج. ويجري تحقيق ذلك من خلال تبادل المذكرات مع الحكومات المضيفة، وإبرام اتفاقات جديدة عند الضرورة. ويتمثل الموقف

المؤسسي في أن توسّع الهيئة نطاق تغطية الاتفاقات القائمة، لأنها لا تملك القدرة على التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة، ولأن ذلك ليس في مصلحتها.

٧ - وقد ثُبت أن هذه العملية عملية شاقة على المنظمة، لأسباب مختلفة. فعلى سبيل المثال، في بعض الدول الأعضاء التي كان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيها وجود برنامجي في السابق وأصبح لديها وجود تشغيلي كامل، إمّا لا يوجد اتفاق أساسي موحد للمساعدة (لأن وجود الأمم المتحدة في البلد سابق لإنشاء البرنامج الإنمائي)، وإمّا يوجد اتفاق من هذا النوع ولكن السلطات الوطنية تنظر في تحديثه بحيث يعكس العلاقة الحالية للبلد مع منظومة الأمم المتحدة. وتسعى الهيئة إلى مواجهة هذه التحديات بطريقة استراتيجية، وهي قد وضعت استراتيجية متعددة الأوجه تهدف إلى تسوية الوضع بالنسبة إلى وجودها في البلدان.

التوجيه بخصوص الطريقة السليمة لإعداد نظام أطلس واستخدامه لتسجيل ورصد أنشطة البرامج/المشاريع ونفقاتها

٨ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، انتهت شعبة التنظيم والإدارة من إنشاء فرادى وحدات الأعمال في نظام أطلس، وهو نظام الإدارة المركزية للموارد في الهيئة، وذلك تماشيا مع تنفيذ الهيكل الإقليمي الجديد. وهذا نشاط مؤسسي تقوم به جميع المكاتب الميدانية التابعة للهيئة، حيث يجري إنشاء وحدة أعمال منفصلة في نظام أطلس لكل مكتب قطري. وقد تم بالفعل إعطاء كل مكتب ميداني هوية خاصة به كإدارة مستقلة في نظام أطلس، وهو ما يحقق الفصل الفعلي بين المكاتب من حيث رموز الميزانية والمعاملات المالية. وفي إطار الجهود المستمرة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوفير أدوات وبيئات للإبلاغ الإداري تكون أكثر فعالية وأسهل استخداما، قُدّمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مجموعة من تقارير إنجاز المشاريع المصممة حديثا. وتهدف التقارير إلى زيادة الفعالية التنفيذية والإدارية عن طريق تزويد المنظمة بإمكانية الاطلاع فورا على حالة إنجاز مشروع من المشاريع. وفي إطار جهود التعزيز، أنشئ موقع للإبلاغ الإداري على الشبكة الداخلية (الإنترانت) ليكون بمثابة مستودع مركزي لتقارير إنجاز المشاريع التي يجري تحميلها شهريا.

٩ - وتدرك هيئة الأمم المتحدة للمرأة أهمية المعلومات المقدمة من لوحات المتابعة الحاسوبية في المساعدة على إدارة عمليات وأنشطة العمل الرئيسية ورصدها. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، اعتمدت شعبة البرامج صيغة للوحة المتابعة تتم تكملتها يدويا لغرض الاستخدام الفوري. وستساعد الخبرة المكتسبة من استخدام لوحة المتابعة هذه في تحديد عناصر البيانات التشغيلية والمالية التي ترى الإدارة أنها الأكثر فائدة وملاءمة للاستخدام في

وضع لوحة متابعة محوسبة في المستقبل القريب. وسيتطلب ذلك تحليل التكاليف والمنافع لمساعدة الهيئة على تحديد توقيت ونطاق مشاريع تكنولوجيا المعلومات التي ستنفذ بهدف وضع لوحة متابعة محوسبة بالكامل.

الصعوبات التي ووجهت خلال نشر الهيكل الإقليمي فيما يتعلق بالقدرات التشغيلية والبرنامجية

١٠ - في مقترح هيكل الهيئة الإقليمي الذي أقره المجلس التنفيذي، كان من المقرر أن تكون جميع عناصر الهيكل قد أنشئت بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ورغم وفاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهذا الموعد النهائي، حيث تم إنشاء جميع المكاتب الإقليمية وتعيين المديرين الإقليميين، حدث بعض التأخير بالنسبة للمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى بسبب الصعوبات المتعلقة بأماكن العمل.

١١ - وتعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنه خلال فترة إنشاء المكاتب الجديدة ونقل السلطات وعناصر الإشراف من المقر إلى المكاتب الإقليمية، واجهت المكاتب صعوبات فيما يتصل ببعض القدرات التشغيلية والبرنامجية. واتخذت الهيئة تدابير خاصة لمعالجة هذه الصعوبات، شملت أنشطة تدريب إضافية، وتوفير قدرة تكميلية للمكاتب التي تواجه مشاكل معينة فيما يتعلق بالقدرات، واحتفاظ المقر بالإشراف المباشر في حالتين (في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب تغيير دور المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا في رواندا، وفي البوسنة والهرسك قبل تعيين المدير الإقليمي الجديد لأوروبا وآسيا الوسطى).

١٢ - وعلى الرغم من التحديات الكامنة في الحفاظ على مستويات عالية من الأداء البرنامجي في سياق عملية إعادة هيكلة كبرى، تلاحظ الهيئة أن إنجاز المكاتب الميدانية، الذي تعتبره مؤشرا عاما قويا للكفاءة في العمليات والبرامج، قد ازداد بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، حيث يزيد متوسط إنجاز المكاتب الميدانية على ٨٠ في المائة مقارنة بالميزانية. وعلى هذا الأساس، تعتقد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدابير التخفيف والاستجابة التي اتخذت في عام ٢٠١٣ لمواجهة التحديات التي تم الإقرار بها فيما يتعلق بالقدرة التشغيلية والبرنامجية قد أثبتت فعاليتها إلى حد كبير.

تعبئة الموارد

١٣ - تشكل تعبئة الموارد أولوية مؤسسية عليا. وطلبت إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى جميع المكاتب الميدانية وضع خطط عمل لتعبئة الموارد، وقد بات لدى معظم المكاتب بالفعل، بفضل الدعم المقدّم من المقر، خطط عمل تحدد مختلف الفرص المتاحة على المستوى

المحلي، بما في ذلك جدول زمني يتضمن خطوات للمتابعة. وإضافة إلى ذلك، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداة على شبكة الإنترنت تمكن الإدارة العليا من رصد التقدم المحرز في الأنشطة المضطلع بها في الميدان لتعبئة الموارد غير الأساسية. وتسجل الأداة الإجراءات الرئيسية المتبعة خلال مراحل دورة حياة عملية تعبئة الموارد، بدءا بإقامة حوار مثمر مع الجهات المانحة المحتملة (مرحلة الإعداد الأولية)، ومرورا بتلقّي التزامات مؤكدة خطيا (مرحلة الإعداد المتقدمة)، وانتهاءً بتوقيع العقود. وفي عام ٢٠١٤، يتعين على جميع المكاتب أن تضع استراتيجيات لتعبئة الموارد وأن تحدّث خطط عملها لجمع الأموال على ضوء مذكراتها الاستراتيجية/خطط عملها السنوية المعتمدة. ويقدم المقر الدعم للمكاتب الميدانية في وضع استراتيجيات تعبئة الموارد تلك، ويواصل، بالاشتراك مع مكتب الاتصال في بروكسل، توفير التدريب للمكاتب القطرية، في حين تقدم المكاتب الإقليمية الدعم على نحو متزايد إلى المكاتب القطرية في مجال تعبئة الموارد.

١٤ - ومن المهم التأكيد على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تواصل تعزيز الشراكات مع جميع الجهات المانحة، بطرق منها زيارات وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية ونوابها إلى عواصم البلدان المانحة، والاجتماع مع البرلمانيين، وتعامل ممثلي هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهات المانحة على المستوى القطري، وكذلك عن طريق إبرام اتفاقات شراكة مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. وقد أدى ذلك مؤخرا إلى زيادة في حجم قاعدة الموارد الأساسية وإلى بعض الزيادات في الموارد غير الأساسية. وفي عام ٢٠١٣، حققت الهيئة الهدف المتعلق بالموارد الأساسية والمتمثل في جمع ١٥٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة من أكثر من ١٢٥ دولة عضوا، أي في زيادة عن عدد الدول الأعضاء المانحة في عام ٢٠١٢ الذي بلغ ١١٣ دولة عضوا.

عمليات رصد المشاريع والإشراف عليها

١٥ - تعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن رصد المشاريع والإشراف عليها من مواطن الضعف، وهي تسعى إلى تحسين قدراتها في هذا المجال. ويتضمن دليل العمليات البرنامجية، الذي وضع في صيغته النهائية في عام ٢٠١٢، إرشادات جديدة ومعززة في هذا المجال، وهو قد أُدرج في الدورات التدريبية الميدانية التي يديرها كل من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية.

١٦ - وعززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة آليتها لمراقبة النفقات التي يتكبدها شركاؤها. ووضع نهج منقح ومبادئ توجيهية جديدة لمراجعة حسابات مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة المسندة إلى المنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. واعتمدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا نهجا لتخطيط عمليات مراجعة الحسابات على

أساس المخاطر. وتم تنقيح اختصاصات مراجعة حسابات المشاريع، ويجري بشكل مستمر تعهد وتحديث جدول لجميع المشاريع التي من المقرر مراجعة حساباتها. ومن خلال مناقصة تنافسية، تعاقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مراجع حسابات عالمي، وهو شركة Moore Stephens International Limited، لإجراء مراجعة حسابات مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة المسندة إلى المنظمات غير الحكومية أو الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية عن طريق اتفاقات التعاون في المشاريع أو كتب الموافقة، وذلك بهدف الحصول على ضمانات باستخدام الأموال المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لهؤلاء الشركاء للغرض المقصود.

١٧ - وفي نهاية عام ٢٠١٣، انتهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من وضع الجيل الثاني من خططها القطرية (المذكرات الاستراتيجية). وفي هذا الصدد، كان من العناصر الإلزامية لهذه العملية إعداد خطط للرصد والتقييم والبحث تشتمل على عنصر رصد واضح، حيث أُلزم كل مكتب إقليمي ومتعدد البلدان وقطري بإعداد خطة استعرضها ووافق عليها في نهاية المطاف فريق استعراض الأقران في المقر، الذي يتكون من ممثلين عن جميع شعب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقر. والمكاتب مسؤولة عن الاضطلاع بأنشطة الرصد والتقييم والبحث تماشيا مع خططها المتعلقة بهذه الأنشطة، وسيكون ذلك جزءا من عملية الاستعراض السنوي للخطط القطرية بشكل أعمّ. وبالتالي، توجد لدى جميع المكاتب اعتبارا من عام ٢٠١٤ خطط للرصد ضمن خططها المعتمدة للرصد والتقييم والبحث.

تخطيط المشتريات

١٨ - بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشغيل أداة شبكية جديدة لتخطيط المشتريات. وبواسطة هذه الأداة الجديدة، يجري دمج الاحتياجات بطريقة آلية، ويمكن دمج مشتريات الهيئة وتصنيفها وتقييمها حسب نوع السلعة والمنطقة والبلد وما إلى ذلك. وخطة المشتريات الشبكية متاحة لجميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة عبر الشبكة الداخلية (الإنترانت)، ويقوم قسم المشتريات في المقر برصد الأنشطة المقررة على أساس منتظم. ويُنظر في معالجة الأصناف ذات الطابع المتكرر والقيمة العالية بإجراءات مؤسسية. وتضمن هذه الأداة السيطرة والاتساق في التخطيط وتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الحصول على أفضل قيمة مقابل المال في أنشطة الشراء.

السلف المقدمة للشركاء المنفِّذين

١٩ - تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار الضوابط التي تطبقها على السلف النقدية المقدمة إلى الشركاء المنفذين من خلال رصد السلف وتسويتها على أساس شهري وفقا للمبادئ التوجيهية للمقر بشأن الإجراءات المتبعة عند آخر كل شهر وأنشطة إقفال الحسابات. وجرت تكملة ذلك عن طريق توفير العديد من الدورات التدريبية بشأن السياسة الواردة في دليل البرامج والعمليات، عبر حلقات دراسية شبكية لجميع المكاتب ودورات تدريبية وجها لوجه. وعلاوة على ذلك، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموذجا تدريبيا للشركاء المنفذين لضمان فهمهم الجيد لطرائق الرصد والإبلاغ ولأعمال التوثيق لأغراض حفظ سجلات المراجعة.

إدارة الأصول

٢٠ - نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إطارا للرقابة الداخلية فيما يتعلق بإدارة الأصول يضمن الفصل بين الواجبات في مجالات الإذن باقتناء الأصول وتسجيلها وتعهّدها. ويجري تسجيل جميع المعاملات المتعلقة بالأصول بطريقة مركزية في المقر، وبالتالي تسجّل جميع عمليات إضافة الأصول ونقل حيازتها والتصرف فيها في المقر وفقا لهذه السياسة. وتوفّر جهات التنسيق في وحدات الأعمال الاستمارات المعتمدة على النحو المطلوب، وهي قد أجرت عمليات التحقق من الأصول التي تتم كل سنتين وأنجزت إصدار الشهادات. ووُضع دليل عملي مفصّل لإجراءات إدارة الأصول لتوجيه وحدات الأعمال فيما يتعلق بعمليات إدارة الأصول وإعداد الوثائق وسياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأتيح دليل البرامج والعمليات واستمارات الأصول والمواد التدريبية على الشبكة الداخلية (الإنترانت) للرجوع إليها.